ومتداخلة ومقدرة .. إلخ، ولكنه يتناول العامل فى الحال إذا كان متصرفاً أو غير متصرف وما يترتب على ذلك من جواز تقديم الحال على العامل[1]. وعندما يعرض لباب التمييز يكتفى بتعريفه ويبين أن أكثر ما يأتى بعد الأعداد والمقادير، والمقادير ممسوح ومكيل وموزون ويمثل لكل منها ثم يقول: «من المنصوب على التمييز قولك طبت به نفساً ...» وأخيراً يقرر أن جميع التمييز من معنى «من»[2]. وعندما يعرض للوصف أى النعت لايعرض للنعت بالجملة ولاشبه الجملة وما يتعلق بذلك من شروط فى المنعوت والجملة، بل يكتفى بالحديث عن النعت المفرد بما يدل على معنى فى الموصوف أو شئ من سببه وبين أن المعرفة تنعت بالمعرفة، والنكرة تنعت بالنكرة. وقد سبق الزجاجى ابن جنى فى هذا الصنيع إذ لايعرض للنعت بالجملة ولابشبه الجملة، ولايعقد باباً للحال مستقلاً بل يعرض له فى موضعين[3] الأول فى باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية، والثانى فى باب أقسام المفعولين وبعده من قبيل المفعول فيه ولم يعرض لمجئ الحال جملة ولاشبه جملة، وهكذا صنع الزبيدى فى كتابه «الواضح فى علم العربية»[4].

وقد فهم بعض النحويين أن كثرة الشواهد مع إعرابها وتوضيح غريبها تؤدى إلى تدريب الدارسين ومن هؤلاء ابن هشام إذ يقول فى مقدمة شرح شذور الذهب: «والتزمت فيه أننى كلما مررت ببيت من شواهد الأصل ذكرت إعرابه، وكلما أتيت على لفظ مستغرب أردفته بما يزيل استغرابه وكلما انتهيت من مسألة ختمتها بآية تتعلق بها من آى التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصدى بذلك تدريب الطالب وتعريفه

---

(١) ابن جنى، اللمع، ص ١٤٥ ومابعدها.

(٢) المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٣) الزجاجى، الجمل فى النحو، ص ٣٢ – ٣٥، ص ٣١٦.

(٤) الزبيدى، الواضح فى علم العربية، ص ٢٤، ص ٥٧، تحقيق د/ أمين على السيد، دار المعارف، ١٩٧٥م.